واكرم الا انا فيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند
البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه
لفساد المعنى لانه نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون
طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب
الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق
القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل
واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد
وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين
في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون
على وجهين احدهما ان يقتضي كل واحد منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في
ذلك الاقتضاء مثل ضرب واكرم زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية
اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه
الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني وقد يكون
تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور
الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ
فعل من المثال الاول وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة
مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني اكرمت زيدا او ضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت
زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني
لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني
لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين
وبداءته لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل

طار

٧ الالكم صح

لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الظاهر
الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب
ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا اتى مستترا
خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذف تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو
ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل
الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول
الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو
مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول
حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم حينئذ محذور وقيل روي عنه التشريك في العمل
او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تأخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني
واكرمت زيدا هو وروايته المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان
استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا
لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان
اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني
واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه
رتبة فلا محذور فيه لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت
المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار فلم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول
الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير حينئذ راجعا الى متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد
الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو قول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع
الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني
بجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين

وتذكيرا وتأنيثا نسخه

Copyright © King Saud University